للنشر الفوري:

المجتمع المدني يطالب البحرين بالإفراج عن الخواجة قبل اليوم الوطني البحريني في 16 كانون الأول/ديسمبر

لإجراء المقابلات، يرجى التواصل عبر: media@civicus.org أو jawad.fairooz@salam-dhr.org

جوهانسبرغ/لندن - دعا تحالف المجتمع المدني العالمي، سيفيكوس، ومنظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان البحرينية، حكومة البحرين إلى الإفراج الفوري عن الناشط الحقوقي عبد الهادي الخواجة، البالغ من العمر 62 عامًا، كبادرة حُسن نية قبل اليوم الوطني البحريني في 16 كانون الأول/ديسمبر.

لقد قضى الخواجة، وهو أيضًا مواطن دنماركي، أكثر من اثني عشر عامًا ظلمًا وراء القضبان، كجزء من حكم بالسجن مدى الحياة بإدانة لا أساس لها. وهو يعاني الآن من أزمات صحية.

وقال رئيس منظمة سلام، جواد فيروز: "إن حبس عبد الهادي الخواجة المطول والظالم هو وصمة لسمعة البحرين، وإذا أرادت السلطات البحرينية تحسين صورتها دوليًّا، فيجب عليها إطلاق سراحه قبل اليوم الوطني البحريني. كما يجب على الحكومة الدنماركية بذل المزيد من الجهد لإطلاق سراح مواطنها المسجون".
وأضاف فيروز: "أولت الحكومة الدنماركية بعض الاهتمام لقضية الخواجة، ولكن من الواضح أن ذلك لا يكفي. تتحمل الدنمارك والاتحاد الأوروبي مسؤولية حماية مواطنيهم من التعذيب، ويجب عليهم استخدام جميع الأدوات الدبلوماسية والقانونية المتاحة لإنهاء حبس الخواجة".

لقد قاوم الخواجة سلميًّا الاستبداد لعقود، وشارك في تأسيس مركز البحرين لحقوق الإنسان، وكذلك مركز الخليج لحقوق الإنسان، وألهمت كتاباته وشعره جيلًا كاملًا من النشطاء.

وكانت قوات الأمن البحرينية قد اعتقلت الخواجة في عام 2011 باعتباره أحد نشطاء "البحرين ثلاثة عشر"، وذلك خلال احتجاجات الربيع العربي. وتعرض للتعذيب على يد حراس السجن، واتهمه المدعون العامون دون دليل بإدارة منظمة إرهابية، ومحاولة قلب نظام الحكم بالقوة. وأثناء محاكمته، في محكمة عسكرية، أسكته القضاة مرارًا وتكرارًا عندما تحدث عن التعذيب. وحُكم على بقية المدَّعى عليهم بالسجن لمدد تتراوح بين سنة، والسجن مدى الحياة، وأُدينوا جميعًا بتهم ملفقة.

وقد أضرب الخواجة عن الطعام احتجاجًا على سوء معاملة السجناء، وأطعمته السلطات قسرًا، وهو ما يرقى إلى مرتبة التعذيب، كما منعت أسرته من الاتصال به، وحرمته من تلقي الرعاية

الطبية. وخلال إضرابه عن الطعام في آب/أغسطس 2023، وضعه الحراس في وحدة العناية المركزة بمستشفى عسكري بسبب عدم انتظام ضربات قلبه. وبعد العلاج والإفادة باستقرار حالته، أعادته السلطات إلى سجن جاو، حيث استأنف إضرابه.

وقالت مسؤولة حملات سيفيكوس، ورئيسة المناصرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، أسماء درويش: "إن معاملة الخواجة ونشطاء البحرين ثلاثة عشر، لا تحقق العدالة أو الإنصاف أو احترام حقوق الإنسان. نحن نعرف هذا، والعالم كله يعرف". وأضافت: "نطالب بإطلاق سراح الخواجة، ونطالب أيضًا بالإفراج عن جميع سجناء الرأي في البحرين لإنهاء هذا الفصل المظلم من تاريخ البلاد".

وقد حصل الخواجة في عام 2022 على جائزة مارتن إينالز للمدافعين عن حقوق الإنسان. ويُسلط تحالف سيفيكوس الضوء عليه في حملته #StandAsMyWitness للإفراج عن النشطاء المحتجزين في جميع أنحاء العالم.

كما دعا تحالف سيفيكوس، ومنظمة سلام، الحكومة الدنماركية إلى العمل مع السلطات البحرينية للإفراج عن الخواجة. إذ يجب على الدنمارك المطالبة بحريته، وإجراء زيارات قنصلية للتأكد من حالته الصحية وسلامته، كما يجب عليها طرح القضية مع كبار مسؤولي الاتحاد الأوروبي وهيئاته.

لإجراء المقابلات، يرجى التواصل عبر: media@civicus.org أو jawad.fairooz@salam-dhr.org

سيفيكوس هو التحالف العالمي لمنظمات المجتمع المدني والناشطين المكرسين لتعزيز عمل المواطنين والمجتمع المدني في جميع أنحاء العالم. فهو مجتمع عالمي من المواطنين المطلعين والملهمين والملتزمين المشاركين في مواجهة التحديات التي تواجه البشرية. تأسس التحالف في عام 1993، ويفخر التحالف بأن يكون مقره الرئيسي منذ عام 2002 في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، وله مراكز أخرى في جميع أنحاء العالم. إن سيفيكوس تحالف للأعضاء، يضم أكثر من 15,000 عضو في أكثر من 175 دولة.

تأسست منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان في عام 2012، وهي منظمة حقوقية غير حكومية، مسجلة في فرنسا والمملكة المتحدة وسويسرا. تقوم المنظمة بإجراء البحوث والمناصرة بشكل رئيسي فيما يتعلق بالبحرين، ولكنها تهتم أيضًا بمنطقة الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وكذلك ما يتعلق بالقضايا المواضيعية، ولا سيما حالات انعدام الجنسية. وتتعاون منظمة سلام مع منظمات غير حكومية أخرى، ولا سيما الشركاء، وتعمل المنظمة في كثير من الأحيان متحالفة مع منظمات أخرى لتحقيق أهداف أو نتائج محددة. كما تشارك مع المنظمات الحكومية الدولية والدول من أجل إحداث إصلاح اجتماعي وسياسي،

وتحسين التزام الدول بالمعايير والممارسات الدولية لحقوق الإنسان. والمنظمة غير مسموح لها بالتسجيل في البحرين. إن تمويل منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان يتم بشكل أساسي من قبل الجماهير، لا سيما الأشخاص المهتمين، والشركات التي لها توجُّه خيري في البحرين والخليج. وفي وقت كتابة هذا التقرير، توجد لدى المنظمة محفظة صغيرة من التمويل المتعلق بالمشاريع. إن منظمة سلام للديمقراطية وحقوق الإنسان مستقلة عن جميع الحكومات.